

مرسوم رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر ومجلس الوزراء
بجمهورية ألبانيا بشأن تنظيم استخدام العمال الألبانيين من جمهورية
ألبانيا في دولة قطر

أمير دولة قطر ،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الخامس من شهر رمضان عام ١٤٣٥ هجرية ، الموافق
للثاني من شهر يوليو عام ٢٠١٤ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر ومجلس الوزراء بجمهورية ألبانيا
بشأن تنظيم استخدام العمال الألبانيين من جمهورية ألبانيا في دولة قطر ، الموقع
بمدينة الدوحة بتاريخ ١٣/٤/٢٠١٤ ، والمرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة
القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة(٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تيم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٩ / ٤ / ١٤٣٦ هـ
الموافق : ١٨ / ٢ / ٢٠١٥ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية

**بين حكومة دولة قطر ومجلس الوزراء بجمهورية ألبانيا
بشأن تنظيم استخدام العمال الألبانيين من جمهورية ألبانيا في دولة قطر**

إن حكومة دولة قطر ومجلس الوزراء بجمهورية ألبانيا ،
رغبةً منهما في توثيق أواصر الصداقة والتعاون بينهما ،
وعملًا على تنظيم استخدام اليد العاملة من جمهورية ألبانيا في دولة قطر ،
قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (١)

تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر ووزارة الرعاية الاجتماعية والشباب في جمهورية ألبانيا
بوضع الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

مادة (٢)

يكون استخدام اليد العاملة من جمهورية ألبانيا ودخولها وتوظيفها في دولة قطر طبقاً للقوانين والأنظمة
والإجراءات المعمول بها في البلدين .

مادة (٣)

- ١- توافق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دولة قطر ووزارة الرعاية الاجتماعية والشباب في
جمهورية ألبانيا بطلبات الاستخدام المقامة إليها من أصحاب الأعمال في دولة قطر لاستخدام
أيدي عاملة من جمهورية ألبانيا ، وتعمل وزارة الرعاية الاجتماعية والشباب في جمهورية ألبانيا
على الاستجابة لهذه الطلبات في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها .
- ٢- إذا رغب صاحب العمل بدولة قطر في استخدام أيدي عاملة من جمهورية ألبانيا ذات مواصفات
خاصة، فعليه أن يحدد ذلك في طلبه المقدم إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر .
- ٣- يجوز لصاحب العمل القطري سواء بنفسه أو بتفويض ممثل عنه من العاملين لديه أو عن طريق
مكتب استخدام مرخص له من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر متابعة إجراءات اختيار
العمال وسفرهم من جمهورية ألبانيا إلى دولة قطر .

مادة (٤)

يجب أن تشمل عروض الاستخدام على نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة وعلى مدة الاستخدام المحتملة، كما يجب أن تشمل على بيان تفصيلي بشروط العمل وخاصة الأجر ومكافأة نهاية الخدمة وفترة الاختبار وظروف العمل والتسهيلات الخاصة بالانتقال والسكن وجميع البيانات التي تعتبر أساسية لتحديد العمال لموقفهم في إبرام عقد العمل .

مادة (٥)

تعمل وزارة الرعاية الاجتماعية والشباب في جمهورية ألبانيا على تقديم كل المساعدات الضرورية للعمال الراغبين في العمل بدولة قطر، وكذلك تزويد هؤلاء العمال بمعلومات عن ظروف العمل وتكاليف ومستوى المعيشة في دولة قطر .

المادة (٦)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من عمال جمهورية ألبانيا ، عند انتهاء المدة المحددة لاستخدامهم بموجب عقود الاستخدام الخاصة بهم، كما يجوز لها اتخاذ إجراءات الإعادة ذاتها قبل انتهاء المدة المحددة في عقود الاستخدام في حالة انتهاء حاجة العمل لهم، على أن تُدفع لهم في هذه الحالة الأخيرة الأجور المقررة لهم، وأية حقوق أخرى مستحقة لهم بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر .

المادة (٧)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من عمال جمهورية ألبانيا إذا كان بقاؤهم في دولة قطر يتعارض مع المصلحة العامة أو الأمن الوطني للدولة، وذلك دون الإخلال بالحقوق المستحقة بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر .

مادة (٨)

١. يتحمل صاحب العمل جميع نفقات سفر العمال الألبانيين من جمهورية ألبانيا إلى مكان العمل في دولة قطر عند التحاقهم بالعمل لأول مرة ونفقات عودتهم منه عند انتهاء عملهم، كما يتحمل صاحب العمل كذلك تذاكر سفر العامل ذهاباً وإياباً في فترة الإجازة المنصوص عليها في عقد العمل، ولا تشمل هذه النفقات تكاليف استخراج جواز السفر أو دفع أية تأمينات .

٢. يعفى صاحب العمل من نفقات عودة العامل في الحالتين التاليتين :

- أ- في حالة استقالة العامل قبل انتهاء مدة العقد في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (٥١) من قانون العمل القطري .
- ب- في حالة ارتكاب العامل خطأ يستوجب فصله من العمل بدون إنذار وبدون منحه مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لقانون العمل القطري .

مادة (٩)

- ١- تحدد ظروف وشروط استخدام العمال من جمهورية ألبانيا في دولة قطر بعقد عمل فردي يحرر بين العامل وبين صاحب العمل طبقاً لنموذج العقد الملحق بهذه الاتفاقية، ويجب أن يتضمن هذا العقد شروط العمل الأساسية من واجبات وحقوق بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وقانون العمل في دولة قطر .
- ٢- يحرر العقد باللغتين العربية والإنجليزية من ثلاث نسخ أصلية ، يحتفظ صاحب العمل بإحداها، وتسلم الثانية للعامل، وتودع الثالثة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر .

مادة (١٠)

- يشمل عقد العمل الفردي تفاصيل التزامات صاحب العمل بالنسبة لتبوير سكن العامل ونوع هذا السكن أو دفع بدل سكن للعامل، وعلاجه الطبي .

مادة (١١)

- يكون النص العربي لعقد العمل هو النص المعتمد لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمحاكم في دولة قطر، ولا يجوز لصاحب العمل إجراء أي تغيير في بنود عقد العمل إلا إذا كان أكثر فائدة للعامل وبعد موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر .

مادة (١٢)

- يتم التصديق على عقود العمل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر وتشهد عليها سفارة جمهورية ألبانيا في الدوحة في حالة التعاقد في دولة قطر، وبالنسبة للعقود التي تبرم في جمهورية ألبانيا تشهد عليها وزارة الرعاية الاجتماعية والشباب بجمهورية ألبانيا ويصادق عليها سفارة أو قنصلية دولة قطر بجمهورية ألبانيا.

مادة (١٣)

- ١- تتولى الجهة المختصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر مراقبة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .
- ٢- في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل ناتج عن عقد العمل، تقدم الشكوى إلى الجهة المختصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر لتسويته ودياً، وإذا تعذر الوصول إلى حل ودي بحال النزاع إلى الجهات القضائية المختصة بدولة قطر .

مادة (١٤)

- ينتهي عقد العمل بانتهاء مدته دون حاجة إلى إخطار سابق، وإذا رغب صاحب العمل في استمرار التعاقد يجب عليه إخطار العامل كتابياً برغبته في التجديد قبل موعد انتهاء العقد بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل .

مادة (١٥)

يحق للعامل أن يحول ما يدخره من أجر، وذلك وفقاً للنظم العالية المتبعة في دولة قطر .

مادة (١٦)

يشكل الجانبان لجنة مشتركة من ثلاثة أعضاء على الأكثر من كل جانب تكون مهمتها :

- ١- التنسيق بين حكومة دولة قطر ومجلس الوزراء بجمهورية ألبانيا في تنفيذ هذه الاتفاقية واتخاذ التدابير الضرورية في هذا الشأن .
 - ٢- تفسير أحكام هذه الاتفاقية عند حدوث أي خلاف بشأنها وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق .
 - ٣- مراجعة فرص العمل المتاحة في دولة قطر بما في ذلك المعلومات العامة المتعلقة بخطط التنمية في دولة قطر، وفرص العمل المحتملة بموجبها وأصناف أو مهارات العمل المطلوبة، وتوفر الرغبة لدى مواطني جمهورية ألبانيا للاستفادة منها.
 - ٤- اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض مواد الاتفاقية عند الضرورة .
- وتجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة بالتبادل في كل من الدولتين وكلما دعت الضرورة.

مادة (١٧)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية بموافقة حكومة دولة قطر ومجلس الوزراء بجمهورية ألبانيا، بعد اتخاذ ذات الإجراءات القانونية المتطلبية لإبرام هذه الاتفاقية في كلا البلدين.

مادة (١٨)

يتم التصديق على هذه الاتفاقية بواسطة الطرفين المتعاقدين من تاريخ إتمام تبادل وثائق التصديق عليها، وتبقى سارية المفعول لمدة (٣) سنوات، قابلة للتجديد لمدد مماثلة، ما لم يطلب أحد الطرفين (٦) ست أشهر على الأقل من تاريخ إنهائها أو انتهائها بإخطار كتابي.

وإثباتاً لما تقدم، قام المفوضان أدناه، والمخولان من حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة ^{لمدينة} بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٤٣٥ هـ الموافق ١٣ / ٤ / ٢٠١٤ م، باللغات العربية، والألبانية، والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف، يرجح النص المحرر باللغة الانجليزية.

عن

مجلس وزراء جمهورية ألبانيا

من

حكومة دولة قطر

عقد عمل نموذجي

أنه في يوم الموافق تم التعاقد بين كل من :

١. السيد/..... بصفته..... وعنوانه.....

طرف أول

٢. السيد / حامل جواز سفر رقم.....

وبطاقة شخصية / عائلية رقم والمقيم بالعنوان التالي

طرف ثان

اتفقا على ما يلي :

١. أن يعمل الطرف الثاني لدى الطرف الأول بمهنة في دولة قطر

بأجر شهري قدره

٢. مدة العقد :

أ. مدة هذا العقد سنة / ستين تبدأ من تاريخ مباشرة الطرف الثاني لعمله في دولة قطر ، ويخضع العامل لفترة اختبار لا تتجاوز ستة أشهر يجوز للطرف الأول خلالها، إنهاء العقد إذا تبين له عدم صلاحية الطرف الثاني لأداء العمل، بإخطاره قبل أسبوع واحد من تاريخ انتهاء فترة الأشهر الستة، ويتحمل الطرف الأول نفقات إعادته إلى بلده . وإذا أكمل العامل فترة الاختبار بنجاح اعتبر العقد سارياً للمدة المتبقية منه . وينتهي العقد بانتهاء مدته دون إخطار مسبق ، وإذا رغب الطرف الأول في استمرار العقد، عليه إخطار الطرف الثاني برغبته كتابة بتحديد العقد، قبل ثلاثين يوماً من انتهاء العقد.

ب. يجوز إنهاء العقد قبل انتهاء مدته وفقاً لأحكام قانون العمل القطري، ويجب على الطرف الثاني قبل ترك العمل الوفاء بجميع ديونه المستحقة للطرف الأول .

٣. نفقات السفر :

أ. يتحمل الطرف الأول نفقات سفر الطرف الثاني من إلى مكان العمل بدولة قطر وكذلك نفقات عودته إليها، كما يتحمل الطرف الأول كذلك نفقات سفر الطرف الثاني ذهاباً وإياباً أثناء فترة الإجازة المنصوص عليها في عقد العمل ، ولا تشمل هذه النفقات تكاليف استخراج جواز السفر أو دفع أية تأمينات .

ب. للطرف الأول الحق في عدم دفع نفقات العودة في أي من الحالتين التاليتين :

١ - في حالة استقالة العامل قبل انتهاء مدة العقد في غير حالات الإثاء المنصوص عليها في المادة (٥١) من قانون العمل القطري .

٢ - في حالة ارتكاب العامل خطأ يترتب عليه فصله من العمل دون إنذار، ودون منحه مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لقانون العمل القطري .

٤. القروض :

أ. للطرف الأول أن يدفع للطرف الثاني قرضاً شخصياً قيمته بالعملة القطرية عند وصوله إلى دولة قطر لأول مرة إذا رغب في ذلك (في حدود أجر شهر واحد) يخصم من مستحقات الطرف الثاني على أقساط شهرية بواقع ١٠% (عشرة في المائة) من الأجر الأساسي الشهري.

ب. يبدأ خصم أقساط القرض من أجر الشهر التالي لبدء عمل الطرف الثاني.

ج. تسري على القروض الأخرى التي تدفع للطرف الثاني بالعملة القطرية أحكام الفقرة السابقتين.

٥. الأجر والمكافأة :

أ. لعمال اليومية والشهرية : الأجر الأساسي قيمته شهرياً / يومياً مقابل ساعات العمل الأساسية (٤٨) ساعة أسبوعياً ، ويحصل الطرف الثاني على راحة أسبوعية مدفوعة الأجر ليوم واحد من كل أسبوع ، ويدفع للعامل مقابل نقدي لساعات العمل الإضافية وفقاً لأحكام قانون العمل القطري .

ب. لعمال الإنتاج أو الطريجة أو القطعة : الأجر الأساسي قيمته مقابل إنجاز معدل أداء يومي حسب الحرفة أو المهنة كما يلي : ويدفع أجر إضافي عن

حجم العمل الذي ينجزه الطرف الثاني زيادة عن معدل الأداء اليومي السابق كما يلي :
.....
.....

ج. يتعهد الطرف الأول بإثبات ساعات العمل اليومية الإضافية وفقاً للفقرة (أ) من هذا البند،
أو كمية العمل المنجز يومياً وفقاً للفقرة (ب) من هذا البند في بطاقة خاصة تسلّم في نهاية
اليوم للطرف الأول للتسجيل .

د. مكافأة نهاية الخدمة

٦. السكن والمعيشة اليومية :

أ. يتعهد الطرف الأول بتدبير سكن مناسب بحاي بفترة أعزب بحاناً للطرف الثاني وأن يزوده
بالكهرباء والماء وبالأسرة ودورات المياه المناسبة وفقاً للشروط الصحية .

ب. يتعهد الطرف الأول بمد الطرف الثاني بمياه باردة وصالحة للشرب .

٧. الرعاية الطبية والاجتماعية :

أ. يوفر الطرف الأول للطرف الثاني العلاج الطبي اللازم طبقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في
دولة قطر .

ب. يتعهد الطرف الأول بحصول الطرف الثاني على التعويض المستحق له عن إصابات العمل
والعجز والوفاة التي تنشأ أثناء تأدية العمل أو بسببه طبقاً للقوانين القطرية في هذا الشأن.

٨. الإجازات :

أ. للطرف الثاني الحق في إجازة سنوية عادية مدفوعة الأجر لا تقل مدتها عن ثلاثة أسابيع
وفقاً لأحكام المادة (٧٢) من قانون العمل القطري .

ب. يستحق الطرف الثاني إجازة مدفوعة الأجر في الإجازات الرسمية التالية :

- عيد الفطر ثلاثة أيام عمل .
- عيد الأضحى ثلاثة أيام عمل .
- اليوم الوطني للدولة يوم عمل واحد .
- اليوم الرياضي للدولة يوم عمل واحد .

كما يستحق الطرف الثاني أيضاً إجازة لثلاثة أيام عمل بأجر، يحدد مواعيدها صاحب
العمل .

ج. يستحق الطرف الثاني إحازة مرضية مدفوعة الأجر بعد مضي ثلاثة أشهر متصلة في عمله لدى الطرف الأول ، وذلك وفقاً لأحكام قانون العمل القطري .
٩. أحكام عامة :

أ. يتعهد الطرف الثاني بأداء عمله طبقاً لمتوسطات ومعدلات الأداء اليومية في نفس مهنته، وفي حالة عدم أدائه لمعدلات الأداء تطبق عليه لائحة الجزاءات.

ب. لا يجوز للطرف الثاني خلال مدة التعاقد الاشتغال لدى الغير ، كما لا يحق للطرف الأول تشغيل الطرف الثاني لدى صاحب عمل آخر إلا في الأحوال التي يبيها القانون القطري .

ج. يتعهد الطرف الثاني بعدم التدخل في الشؤون السياسية أو الدينية وعليه مراعاة التقاليد والعادات المحلية واحترامها .

د. يعتبر قانون العمل القطري والقرارات المنفذة له الأساس القانوني لأحكام هذا العقد ويتم الرجوع إليها في أي نزاع ينشأ بين الطرفين ما لم تكن شروط هذا العقد تتضمن مزايا أفضل للطرف الثاني .

١٠. حرر هذا العقد باللغتين العربية و الإنجليزية من ثلاث نسخ أصلية يحتفظ صاحب العمل بإحداها ، ويحتفظ العامل بالثانية ، وتودع الثالثة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر .

الطرف الثاني - العامل

الطرف الأول - صاحب العمل

دقق وصادق عليه من قبل :

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر بتاريخ

سفارة جمهورية ألبانيا بدولة قطر بتاريخ

أو

من سفارة أو قنصلية دولة قطر في جمهورية ألبانيا بتاريخ

ووزارة الرعاية الاجتماعية والشباب بجمهورية ألبانيا بتاريخ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Agreement Between
The Government of the State of Qatar And
The Council of Ministers of The Republic of Albania
Concerning the Regulation of Employment of The Citizens
of The Republic of Albania In The State of Qatar

The Government of the State of Qatar and the Council of Ministers of The Republic of Albania

Desirous of strengthening the ties of friendship between them;

Seeking to regulate the employment of the citizens of The Republic of Albania in the State of Qatar;

Have agreed as follows:

Article (1)

The Ministry of Labour and Social Affairs in the State of Qatar and The Ministry of Social Welfare and Youth of the Republic of Albania, shall take all the necessary procedures for the implementation of the provisions of this Agreement.

Article (2)

Recruitment of manpower from The Republic of Albania, and its entry and employment in the State of Qatar shall be regulated in accordance with relevant laws and procedures applied in the two countries.

Article (3)

1- The Ministry of Labour and Social Affairs of the State of Qatar shall present to The Ministry of Social Welfare and Youth of the Republic of Albania, the recruitment applications from employers in the State of Qatar for the employment of the citizens of The Republic of Albania. The Ministry of Social Welfare and Youth of the Republic of Albania shall endeavor to meet such applications within means and resources available to it.

2- If an employer in the State of Qatar wishes to recruit and employ the citizens of The Republic of Albania with special qualifications, he shall specify such qualifications in his application to the Ministry of Labour and Social Affairs of the State of Qatar.

3- The Qatari employer, either himself or by authorizing a representative from among his staff or through a recruitment office authorized by the Ministry of Labour and Social Affairs, to follow up and complete all the procedures required for the selection of workers and their travel from The Republic of Albania to the State of Qatar.

Article (4)

Recruitment applications shall state the required qualifications, experience and specialization, the probable duration of contract, detailed conditions of employment, especially the wages, end of service gratuity, probationary period and facilities regarding transportation and accommodation as well as all basic information that may enable the workers to decide on signing the employment contract.

Article (5)

The Ministry of Social Welfare and Youth of the Republic of Albania shall provide all necessary assistance for the workers desiring to work in the State of Qatar as well as provide such workers with information of work conditions and expenses and living standards in Qatar.

Article (6)

The Government of the State of Qatar may take procedures to repatriate any number of the workers of The Republic of Albania on the expiry of their contracts of employment. It may also take the same procedures before the expiry of the duration of the contracts when the needs for the employment comes to an end, provided that in this latter case the wages of the workers and other rights accruing to them under their contracts of employment concluded with them or under the Law of Labour of the State of Qatar, to be paid to them.

Article (7)

The Government of the State of Qatar may take procedures to repatriate any number of the workers of The Republic of Albania if their presence in the State of Qatar became contrary to the public interest or the national security of the State. This shall be without prejudice to the rights accruing to the workers under the contracts of employment or the Law of Labour of the State of Qatar.

Article (8)

1- The employer shall bear all travel expenses of workers from The Republic of Albania to the work site in the State of Qatar when they first join the work and shall also bear their return expenses from Qatar at the end of their employment. The employer shall also bear the workers' two-way travel expenses during the leave periods. Such expenses shall not cover the cost of passport issuance or payment of any deposits.

2- The employer is exempted from the expenses of the worker returning home in the following two cases:

- A. If the worker resigns before the end of the employment contract, except in cases of terminations that are mentioned by Article 51 Qatar Labour Law.

B. If he commits a mistake that necessitates his dismissal from work without warning and without payment of the end of service gratuity in accordance with Qatar Labour Law.

Article (9)

1 - The conditions and terms of employment of the workers of The Republic of Albania in the State of Qatar shall be defined by an individual work contract concluded between the worker and the employer in accordance with the Model Contract attached to this Agreement. The contract shall contain the basic conditions of work relating to duties and rights that are consistent with the provisions of this Agreement and Qatar Labour Law.

2 - The contract shall be issued in Arabic and English in three original copies, one of each is to be kept by the employer, the second by the worker, the third is to be deposited with the Ministry of Labour and Social Affairs of the State of Qatar.

Article (10)

The individual employment contract shall include the details of the employer's obligations concerning the worker's accommodation and its type, or the payment of accommodation allowance, and the medical treatment.

Article (11)

The Arabic text of the employment contract is the one recognized by the Ministry of Labour and Social Affairs and the courts in the State of Qatar. The employer may not introduce any changes in the provisions of the employment contract unless that is more beneficial to the worker and upon the approval of the Ministry of Labour and Social Affairs of the State of Qatar.

Article (12)

The employment contracts shall be ratified by the Ministry of Labour and Social Affairs of the State of Qatar and evidenced by the Embassy of The Republic of Albania in Doha in the case the contracts are concluded in Doha. Contracts concluded in The Republic of Albania shall be evidenced by The Ministry of Social Welfare and Youth of the Republic of Albania and ratified by the Embassy or Consulate of the State of Qatar in The Republic of Albania.

Article (13)

1 - The competent authority at the Ministry of Labour and Social Affairs in the State of Qatar shall monitor the implementation of the provisions of this Agreement.

2 - In case of any dispute between the employer and the worker arising from the employment contract, the complaint shall be lodged at the Ministry of Labour and Social Affairs for amicable settlement. If an amicable settlement is not reached, the dispute shall be referred to the competent judicial authorities in the State of Qatar.

Article (14)

The employment contract shall terminate on the date set for its expiration without a prior notice. If the employer intends to continue contracting, he shall inform the worker in writing by his intention at least thirty days before the expiry of the contract.

Article (15)

The worker is permitted to transfer his savings from his wages in accordance with the financial regulations followed in the State of Qatar.

Article (16)

The two parties shall establish a joint committee composed of not more than three members from each side to perform the following functions:

1. To coordinate between the Government of the State of Qatar and the Council of Ministers of The Republic of Albania to implement this Agreement and take the necessary measures in this regard.
2. To interpret the provisions of this Agreement in case of disputes related to it and settle any difficulties arising in its implementation.
3. To review job opportunities available in the State of Qatar, including general information on development plans in the State of Qatar, the potential work opportunities under these plans, the types and classes of labour and needed skills, and the willingness of the citizens of The Republic of Albania to make use of them.
4. To propose review or modification of all or some of the provisions of this Agreement if necessary.

The committee shall alternately meet once a year in the two countries, and when it's necessary.

Article (17)

This Agreement may be amended by mutual acceptance of the Government of the State of Qatar and the Council of Ministers of The Republic of Albania and after following the same procedures required for the conclusion of this agreement.

Article (18)

This agreement shall be subject to ratification by the two Contracting Parties and shall enter into force from the date of the exchange of instruments of ratification. It shall remain into force for three years, renewable for similar periods, unless either Contracting Party requests its termination by a written notice six months before its expiry date.

In witness thereof, we the undersigned below, duly authorized by their respective governments, have signed this Agreement.

Done at Doha City on 13 / 6 / 1435 A.H. corresponding to 13 / 04 / 2014 issued in Arabic, Albanian, English, Languages, all texts are equally authentic. In case of any difference the English text shall prevail.

For The State of Qatar

For The Council of Ministers Of
The Republic Of Albania

Annex

Model Employment Contract

On.....corresponding to.....this contract was concluded between

1. Mr./..... as.....

His address is.

(First Party)

2. Mr./, passport no.

ID/family card no residing in at the following address.....

(Second Party)

Agreed on the following:

1 - The Second Party shall be employed by the First Party as.....in the State of Qatar in return for a monthly salary of

2 - Contract Period:

A - This contract is for one year/two years starting from the date of the Second Party's start of his job in the State of Qatar. The first six months shall be a probation period during which the First Party may terminate the contract by notifying the Second Party one week before the end of the six months and shall bear the expenses of the Second Party's return to his homeland. If the worker successfully completes the probation period, the contract shall be valid for the remaining period. The contract shall end on the date of its expiry without any prior notice. If the First Party wishes the contract to continue, he shall notify the Second Party in writing of his wish to renew the contract at least thirty days before expiry of the contract.

B - The contract may be terminated before its expiration date in accordance with the provisions of the Labour Law of Qatar. Before the Second Party leaves work, he shall repay all debts due to the First Party.

3 - Travel Expenses:

A - The First Party shall bear the Second Party's travel expenses from..... to the work site in the State of Qatar and the return expenses to it. He shall

also pay the Second Party's round-trip ticket during the vacation stated in the employment contract. These expenses do not include passport costs or payment of any deposits.

B - The First Party is exempted from the expenses of the worker returning home in the following two cases:

1. If the worker resigns before the end of the employment contract, except in cases of terminations that are mentioned by Article 51 Qatar Labour Law.
2. If he commits a mistake that necessitates his dismissal from work without warning and without payment of the end of service gratuity in accordance with Qatar Labour Law.

4 - Loans:

A - The First Party shall pay to the Second Party, if he so wishes, a personal loan ofin the Qatar currency when he reached the State of Qatar for the first time, (about one month's salary) to be subtracted from the Second Party's dues in monthly installments of 10% of the monthly basic salary.

B - The subtraction of the installments shall start from the salary of the month following the Second Party's starting work.

C - Other loans paid to the Second Party in the Qatari currency shall be governed by the provisions stated in the above two paragraphs.

5 - Wage and Gratuity:

A - Monthly, and daily paid workers: The basic salary shall be per month/per day in return for 48 working hours per week. The Second Party shall be given a paid weekly rest for one day each week and shall be paid cash in return for working overtime hours in accordance with the provisions of Qatari Labour Law.

B - For production, overall or per-piece workers: The basic wage shall be in return for an average daily performance of the occupation or trade as follows: An additional wage shall be paid for the volume of work carried out by the Second Party in excess of the above daily performance average as follows: In case there is no production work, the Second Party's wage shall be

C - The First Party undertakes to record the number of additional daily working hours under paragraph (A) of this item, or the volume of work carried out daily under paragraph(B) of this item in a special card given at the end of the day to the First Party for registration.

D - An end of service gratuity of

6 - Accommodation and Daily Living:

- A - The First Party undertakes to provide appropriate free bachelor accommodation for the Second Party and supply the same with electric power, beds and toilettes in accordance with health conditions.
- B - The First Party shall provide the Second Party with cold potable water.

7 - Medical Care and Social Welfare:

- A - The First Party shall provide the Second Party with necessary medical treatment in accordance with the regulations and provisions applied in the State of Qatar.
- B - The First Party undertakes to pay to the Second Party due compensation for occupational accidents, disability or death resulting during work, or because of it, in accordance with Qatari laws.

8 - Leaves:

- A - The Second Party is entitled to a paid regular annual leave of not less than three weeks, according to Article (72) of Qatar Labor Law.
- B - The Second Party is entitled to full wage on the following official leaves:
- Eid Alfitr: three working days
 - Eid Aladha: three working days
 - National Day: one working day.
 - National Sport Day: one working day.
- The Second Party is also entitled to a paid three working days leave to be specified by the employer.
- C - The Second Party is entitled to a paid sick leave after the elapse of three continued months in his job with the First Party, in accordance with provisions of the Qatari Labour Law.

9 - General Provisions:

- A - The Second Party undertakes to perform his work pursuant to the daily performance rates typical to his occupation. In case of failing to maintain daily performance rates, he will be subject to penalties.
- B - The Second Party may not work for others during the employment period, and the First Party shall not make the Second Party work for another employer, except in the cases permissible by Qatari Law.
- C - The Second Party undertakes not to engage in political or religious affairs. He shall pay due regard and respect to local customs and traditions.

D - The Qatari Labour Law and the decisions enforcing it shall constitute the legal basic for the provisions of this contract and shall be reference in any dispute arising between the Two Parties, unless the terms of this contract contain better advantages for the Second Party.

10 - This contract has been done in Arabic and English in three originals, one to be kept by the employer, the second by the worker, the third to be deposited with the Ministry of Labour and Social Affairs of the State of Qatar.

First Party (The Employer)

Second Party (The Worker)

Examined and verified by;

Ministry of Labour and Social Affairs of Qatar, on:and;

Embassy of The Republic of Albania in Qatar, on:

or

Embassy of Qatar in The Republic of Albania, on: and

*The Ministry of Youth and Social Welfare of the Republic of Albania,
on.....*

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



MARRËVESHJE

NDËRMJET

QEVERISË SË SHTETIT TË KATARIT

DHE

**KËSHILLIT TË MINISTRAVE TË REPUBLIKËS SË SHQIPËRISË
NË LIDHJE ME RREGULLOREN E PUNËSIMIT TË QYTETARËVE
TË REPUBLIKËS SË SHQIPËRISË**

NË

SHTETIN E KATARIT

Qeveria e Shtetit të Katarit dhe Këshilli i Ministrave i Republikës së Shqipërisë,

Me dëshirën për forcimin e lidhjeve të miqësisë midis tyre;

Duke kërkuar që të rregullojnë punësimin e qytetarëve të Republikës së Shqipërisë në Shtetin e Katarit, kanë rënë dakord si më poshtë:

Neni 1

Ministria e Punës dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit dhe Ministria e Mirëqenies Sociale dhe Rinisë e Republikës së Shqipërisë do të ndërmarrin të gjitha procedurat e nevojshme për zbatimin e dispozitave të kësaj Marrëveshje.

Neni 2

Rekrutimi i fuqisë punëtore nga Republika e Shqipërisë, hyrja dhe punësimi në Shtetin e Katarit rregullohen në përputhje me ligjet dhe procedurat përkatëse që zbatohen në të dy vendet.

Neni 3

1. Ministria e Punës dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit paraqet në Ministrinë e Mirëqenies Sociale dhe Rinisë të Republikës së Shqipërisë kërkesat për rekrutim të punëdhënësve të Shtetit të Katarit për punësimin e qytetarëve të Republikës së Shqipërisë. Ministria e Mirëqenies Sociale dhe Rinisë e Republikës së Shqipërisë merr masa për përmbushjen e kërkesave të tilla brenda mundësive dhe burimeve që ka në dispozicion.

2. Nëse një punëdhënës në Shtetin e Katarit dëshiron të rekrutojë dhe të punësojë qytetarë të Republikës së Shqipërisë me kualifikime të veçanta, punëdhënësi përcakton kualifikimet e tilla në kërkesën e tij, drejtuar Ministrisë së Punës dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit.

3. Punëdhënësi i Shtetit të Katarit ndjek dhe plotëson të gjitha procedurat e nevojshme, që kërkohen për zgjedhjen e punëtorëve dhe udhëtimin e tyre nga Republika e Shqipërisë në Shtetin e Katarit, qoftë vetë ose duke autorizuar një përfaqësues nga personeli i tij, ose nëpërmjet një zyre rekrutimi të autorizuar nga Ministria e Punës dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit.

Neni 4

Kërkesat e rekrutimit përshkruajnë kualifikimet e kërkuara, përvojën dhe specializimin, kohëzgjatjen e mundshme të kontratës, kushtet e detajuara të punës, veçanërisht pagat, shpërblimin në fund të shërbimit, periudhën e provës dhe lehtësirat në lidhje me transportin dhe strehimin, si dhe të gjitha të dhënat bazë që mund t'i japin mundësinë punëtorëve të vendosin për nënshkrimin e kontratës së punës.

Neni 5

Ministria e Mirëqenies Sociale dhe Rinisë e Republikës së Shqipërisë, duhet të marrë masat e nevojshme për punëtorët që do të punësohen në Shtetin e Katarit duke u siguruar punëtorëve informacion për kushtet e punës, shpenzimet dhe standardet e jetesës në Katar.

Neni 6

Qeveria e Shtetit të Katarit ndërmerr procedura për rikthimin e punëtorëve të Republikës së Shqipërisë kur përfundojnë kontratat e punësimit. Ajo gjithashtu mund të ndërmarrë të njëjtat procedura para përfundimit të kohëzgjatjes së kontratave, kur nuk ka më nevoja për punësim, me kusht që në rastin e dytë pagat e punëtorëve dhe të drejtat e tjera që u takojnë atyre t'u paguhen apo të përmbushen në bazë të kontratave të tyre të punësimit të lidhura me ta, ose në bazë të Ligjit të Punës të Shtetit të Katarit.

Neni 7

Qeveria e Shtetit të Katarit mund të ndërmarrë procedura për rikthimin e punëtorëve të Republikës së Shqipërisë, nëse prania e tyre në Shtetin e Katarit bie në kundërshtim me interesin publik ose sigurinë kombëtare të Shtetit.

Kjo do të zbatohet pa cënuar të drejtat që i përkasin punëtorëve në bazë të kontratave të punësimit ose Ligjit të Punës të Shtetit të Katarit.

Neni 8

a. Punëdhënësi përballon të gjitha shpenzimet e udhëtimit të punëtorëve nga Republika e Shqipërisë deri në vendin e punës në Shtetin e Katarit, kur ata fillojnë punën si dhe përballon shpenzimet e kthimit të tyre nga Shteti i Katarit me mbarimin e punësimit të tyre. Punëdhënësi gjithashtu mbulon edhe shpenzimet e udhëtimit vajtje-ardhje të punëtorëve gjatë periudhave të pushimeve. Shpenzimet e tilla nuk mbulojnë koston e lehtësimit të pasaportës dhe as pagesën e ndonjë depozite.

b. Punëdhënësi përjashtohet nga shpenzimet për punëtorin që kthehet në shtëpi në dy rastet e mëposhtme:

1. Nëse punonjësi jep dorëheqjen para përfundimit të kontratës së punësimit, përveç rasteve të përfundimit të kontratës që specifikohen në Nenin 51, të Ligjit të Punës të Shtetit të Katarit.

2. Nëse ai bën një gabim që kërkon shkarkimin e tij nga puna pa paralajmërim dhe pa shpërblim për përfundimin e shërbimit në përputhje me Ligjin e Punës të Shtetit të Katarit.

Neni 9

1. Kushtet dhe afatet e punësimit të punëtorëve nga Republika e Shqipërisë në Shtetin e Katarit përcaktohen me një kontratë pune individuale të lidhur ndërmjet punëtorit dhe punëdhënësit në përputhje me Kontratën Model bashkëlidhur kësaj Marrëveshjeje.

Kontrata përmban kushtet kryesore të punës në lidhje me të drejtat dhe detyrat që janë në përputhje me dispozitat e kësaj Marrëveshjeje dhe Ligjit të Punës së Shtetit të Katarit.

2. Kontrata lëshohet në arabisht dhe anglisht në tre kopje origjinale, njëra prej të cilave duhet të mbahet nga punëdhënësi, e dyta nga punëtori dhe e treta duhet të depozitohet pranë Ministrisë së Punës të Shtetit dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit.

Neni 10

Kontrata individuale e punësimit përfshin detajet e detyrimeve të punëdhënësit në lidhje me strehimin e punëtorit dhe llojin e tij, ose pagesën e kompensimit të strehimit, si dhe trajtimin mjekësor.

Neni 11

Teksti në gjuhën arabe i kontratës së punës është teksti i njohur nga Ministria e Punës dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit dhe gjykatat në Shtetin e Katarit. Punëdhënësi nuk mund të bëjë ndryshime në dispozitat e kontratës së punësimit, përveçse kur ato janë më të favorshme për punonjësin dhe me miratimin e Ministrisë së Punës dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit.

Neni 12

Kontratat e punësimit miratohen nga Ministria e Punës së Shtetit dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit dhe Ambasada e Republikës së Shqipërisë në Doha, në rast se kontratat lidhen në Doha. Kontratat e lidhura në Republikën e Shqipërisë miratohen nga Ministria e Mirëqenies Sociale dhe Rinisë e Republikës së Shqipërisë dhe Ambasada ose Konsullata e Shtetit të Katarit në Republikën e Shqipërisë.

Neni 13

1. Autoriteti kompetent në Ministrinë e Punës dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit monitoron zbatimin e dispozitave të kësaj Marrëveshjeje.

2. Në rast mosmarrëveshjes ndërmjet punëdhënësit dhe punëtorit që rrjedhin nga kontrata e punës, ankesa depozitohet në Ministrinë e Punës dhe Çështjeve Sociale për t'u zgjidhur me mirëkuptim. Nëse nuk arrihet zgjidhje me mirëkuptim, atëherë mosmarrëveshja i kalon për kompetencë autoriteteve gjyqësore kompetente në Shtetin e Katarit.

Neni 14

Kontrata e punës përfundon në datën e caktuar për mbarimin e saj pa një njoftim paraprak. Nëse punëdhënësi synon të vazhdojë kontraktimin, atëherë ai duhet të informojë punëtorin me shkrim për synimin e tij të paktën tridhjetë ditë përpara mbarimit të kontratës.

Neni 15

Punëtorit i lejohej të transferojë kursimet nga paga e tij, në përputhje me rregullat financiare që zbatohen në Shtetin e Katarit.

Neni 16

Të dyja palët krijojnë një komitet të përbashkët të përbërë nga jo më shumë se tre anëtarë nga secila palë, për të kryer funksionet e mëposhtme:

1. Koordinimin ndërmjet Qeverisë së Shtetit të Katarit dhe Këshillit të Ministrave të Republikës së Shqipërisë, për të zbatuar këtë Marrëveshje dhe marrjen e masave të nevojshme në këtë drejtim.
 2. Interpretimin e dispozitave të kësaj Marrëveshjeje në rastin e mosmarrëveshjeve që lidhen me të dhe zgjidhjen e çdo vështirësie që lind në zbatimin e saj.
 3. Shqyrtimin e mundësive të punësimit që janë të disponueshme në Shtetin e Katarit, duke përfshirë informacione të përgjithshme mbi planet e zhvillimit në Shtetin e Katarit, mundësitë potenciale të punësimit në bazë të këtyre planeve, llojet dhe klasat e punës dhe aftësitë e kërkuara, si dhe vullnetin e qytetarëve të Republikës së Shqipërisë për t'i shfrytëzuar ato.
 4. Propozimin e rishikimit apo ndryshimit të të gjitha ose disa prej dispozitave të kësaj Marrëveshjeje, nëse është e nevojshme.
- Komiteti mbledhet në mënyre të altenuar një herë në vit në të dy vendet, dhe kur është e nevojshme.

Neni 17

Kjo Marrëveshje mund të ndryshohet me pëlqimin e ndërsjellë të Qeverisë së Shtetit të Katarit dhe Këshillit të Ministrave të Republikës së Shqipërisë, dhe pas ndjekjes së procedurave të njëjta që kërkohen për nënshkrimin e kësaj Marrëveshjeje.

Neni 18

Kjo Marrëveshje do të ratifikohet nga të dyja Palët Kontraktuese dhe do të hyjë në fuqi nga data e shkëmbimit të instrumenteve të ratifikimit. Ajo do të jetë në fuqi për tre vjet dhe do të jetë e rinovueshme për një periudhë të ngjashme, përveçse kur secila prej Palëve kontraktuese, kërkon ndërprerjen saj me anë të një njoftimi me shkrim gjashtë muaj para datës së përfundimit të saj.

Në Dëshmi të Kësaj, ne të nënshkruarit si më poshtë, të autorizuar sipas rregullit nga qeveritë përkatëse, nënshkruajmë këtë Marrëveshje.

Nënshkruar në _____ më _____ që korrespondon me _____ 2014, në gjuhën arabe, shqipe dhe angleze, ku të gjitha tekstet janë njëllëj autentike. Në rast të ndonjë ndryshimi, teksti në gjuhën angleze do të ketë përparësi.

**PËR
QEVERINË E SHTETIT
KATARIT**

**PËR
KËSHILLIN E MINISTRAVE TË
TË REPUBLIKËS SË SHQIPËRISË**

Aneksi

Model Kontrate Punësimi

Më _____ që korrespondon me _____ kjo
kontratë është lidhur ndërmjet _____

1. Z./ si

Adresa e tij është.....

(Pala e parë)

2. Z./ pasaporta nr

Numri i Dokumentit të Identifikimit/kartës së familjes _____ me
banim nëadresën e mëposhtme

(Pala e dytë)

Kanë rënë dakord si më poshtë:

1. Pala e dytë punësohet nga Pala e parë si _____ në Shtetin e
Katarit kundrejt një pagë mujore prej _____

2. Afati i Kontratës:

A. Kjo kontratë është për një vit / dy vjet duke nisur nga data e fillimit të punës nga ana e palës së dytë në shtetin e Katarit. Gjashtë muajt e parë janë periudhë prove gjatë të cilës pala e parë mund të zgjidhë kontratën duke njoftuar palën e dytë një javë para përfundimit të gjashtë muajve dhe mbulon shpenzimet e kthimit të palës së dytë në atdhe. Nëse punonjësi realizon me sukses periudhën e provës, kontrata është e vlefshme për periudhën e mbetur. Kontrata do të përfundojë në datën e përfundimit të saj pa ndonjë njoftim paraprak.

Nëse pala e parë dëshiron të vazhdojë kontratën, ajo njofton palën e dytë me shkrim mbi dëshirën e saj për të rinovuar kontratën të paktën tridhjetë ditë përpara përfundimit të kontratës.

B. Kontrata mund të ndërpritet para përfundimit të kohëzgjatjes së saj, në përputhje me dispozitat e Ligjit të Punës së Shtetit të Katarit. Përpara se Pala e dytë të lërë punën, ajo shlyen të gjitha borxhet kundrejt Palës së parë.

3. Shpenzimet e udhëtimit;

A. Pala e parë mbulon shpenzimet e udhëtimit të palës së dytë nga..... tek vendi i punës në Shtetin e Katarit dhe shpenzimet e kthimit të saj. Ajo gjithashtu paguan biletën vajtje- ardhje të palës së dytë gjatë pushimeve të përcaktuara në kontratën e punësimit. Këto shpenzime nuk përfshijnë kostot e pasaportës apo pagimin e çfarëdo sigurimi.

B. Pala e parë nuk paguan shpenzimet e udhëtimit për t'u kthyer në shtëpi në dy raste:

1. Dorëheqje para përfundimit të kontratës, përveç rasteve të përfundimit të cilat parashikohen në Nenin 51, të Ligjit të Punës së Shtetit të Katarit.

2. Bërjen e një gabimi që synon në shkarkimin e tij nga puna pa paralajmërim dhe pa i paguar atij shpërblimin e përfundimit të shërbimit në bazë të Ligjit të Punës së Katarit.

4. Huatë:

A. Pala e parë i paguan palës së dytë, nëse ajo dëshiron, një kredi personale prej....., në monedhën e Katarit, kur ai vjen në Shtetin e Katarit për herë të parë (rreth një muaj pagë) që do të zbritet nga detyrimet e palës së dytë në këste mujore prej 10% të pagës mujore bazë.

B. Zbritja e kësteve fillon nga paga e muajit që vjen pas fillimit të punës nga pala e dytë,

C. Huatë e tjera që i paguhet palës së dytë në monedhën e Katarit rregullohen sipas dispozitave të përcaktuara në dy paragrafet e mësipërm.

5. Paga dhe shpërblimi:

A. Punëtorët që paguhet me pagë mujore dhe me pagë ditore: Paga bazë është....., në muaj /ditë kundrejt 48 orë pune në javë.

Palës së dytë i jepet një pushim javor i paguar për një ditë çdo javë dhe paguhet në të holla në këmbim të punës jashtë orarit sipas dispozitave të Ligjit të Punës së Katarit.

B. Për punëtorët e prodhimit, punëtorët e përgjithshëm ose punëtorët me njësi: Paga baze është në këmbim të punës mesatare ditore apo të tregtisë si vijon: Paga shtesë paguhet për volumin e punës së kryer nga ana e palës së dytë që është më i madh se mesatarja e punës së përditshme si më poshtë vijon:

..... Në rast se nuk ka pune prodhimi, paga e palës së dytë është.....

C. Pala e parë merr përsipër të shënojë numrin e orëve shtese ditore të punës sipas paragrafit (A) të kësaj pike, ose volumin e punës të realizuar çdo ditë sipas paragrafit (B) të kësaj pike në një kartë të veçantë që i jepet në fund të ditës palës së parë për regjistrim.

D. Një shpërblim në fund të shërbimit prej.....

6 - Strehimi dhe jetesa e përditshme:

A. Pala e parë merr përsipër të sigurojë strehim të përshtatshëm falas prej beqari për palën e dytë dhe të njëjtin furnizim me energji elektrike, shtretër dhe tualete në përputhje me kushtet shëndetësore,

B. Pala e parë i siguron palës së dytë ujë të ftohtë të pijshëm.

7 - Kujdesi mjekësor dhe Asistenca Sociale:

A. Pala e parë i siguron palës së dytë trajtimin e nevojshëm mjekësor, në përputhje me rregullat dhe dispozitat që zbatohen në Shtetin e Katarit.

B. Pala e parë merr përsipër t'i paguajë palës së dytë kompensimin e duhur për aksidentet në punë, për puaftësinë ose vdekjen që rezulton gjatë punës ose për shkak të saj, në përputhje me ligjet e Katarit.

8 - Lejet:

A. Pala e dytë ka të drejtën e një leje të rregullit vjetore të paguar prej jo më pak se tre javë, në bazë të nenit (72) të Ligjit të Punës së Katarit.

B. Pala e dytë ka të drejtën e pagës së plotë për festat zyrtare në vijim:

Bajram i madh - Eid Alfitr: tri ditë pune.

Bajram i Vogel - Aid Aladha: tri ditë pune.

Dita Kombëtare: një ditë pune.

Dita Kombëtare e Sportit: një ditë pune.

Pala e dytë ka të drejtë gjithashtu për tri ditë leje të paguara që përcaktohen nga punëdhënësi.

C. Pala e dytë ka të drejtën e lejes së paguar në rast sëmundjeje pas kalimit të tre muajve pune të vazhdueshme pranë palës së parë, në përputhje me dispozitat e Ligjit të Punës së Katarit.

9 - Dispozita të përgjithshme:

A. Pala e dytë merr përsipër të kryejë punën e saj në përputhje me normat e përditshme të performancës që janë tipike për punën e saj. Në rast moszbatimi të normave ditore të performancës, pala e dytë do të jetë subjekt i gjobave.

B. Pala e dytë nuk mund të punojë për të tjerët gjatë periudhës së punësimit, si dhe pala e parë nuk do ta detyrojë palën e dytë që të punojë për ndonjë punëdhënësit tjetër, përveçse në rastet e lejuara me ligjin e Katarit.

C. Pala e dytë merr përsipër të mos angazhohet në çështjet politike apo fetare. Ajo i kushton vëmendjen e duhur dhe respekton zakonet dhe traditat lokale.

D. Ligji i Punës i Katarit dhe vendimet në zbatim të tij përbëjnë bazën ligjore për dispozitat e kësaj kontrate dhe janë referencë për çdo mosmarrëveshje që lind

ndërmjet dy palëve, përveçse kur kushtet e kësaj kontrate përmbajnë avantazhe më të mira për palën e dytë.

10. Kjo kontratë është hartuar në gjuhën angleze dhe arabe në tri kopje origjinale, njëra do të mbahet nga punëdhënësi, e dyta nga punëtori dhe e treta do të depozitohet pranë Ministrisë së Punës dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit.

Pala e parë (Punëdhënësi)

Pala e dytë (Punëtori) Miratimi:

Miratuar nga:

Ministria e Punës dhe Çështjeve Sociale të Shtetit të Katarit, më.....

dhe

Ambasada e Republikës së Shqipërisë në Shtetin e Katarit, më

Ose

Ambasada e Shtetit të Katarit në Republikën e Shqipërisë, më
.....

dhe

Ministria e Mirëqenies Sociale dhe Rinisë e Republikës së Shqipërisë, më
.....